



## عود الضمير وأثره في التفسير .

عثمان بن حليلة جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

### ملخص:

يتكلم موضوع المقال عن الضمير الغائب، وأحوال رجوعه إلى المذكور قبله أو بعده، والقواعد المتعلقة به، وتطبيقاته ذلك في القرآن الكريم، وعن كيفية التعامل مع هذه القواعد عند التعارض، وأساليب الترجيح بينها، والأحكام الشرعية واللغوية المترتبة على توجيه ضمير الغيبة.

### Abstract:

Speak article about the conscience of the absent subject , and the conditions of his return to the question before or after , and rules related to it , and its applications in the Koran, and how to deal with these rules in case of disagreement , the methods of weighting them, the legal provisions and the language of the guiding conscience of backbiting .

### مقدمة

العناية بالضمائر في اللغة بوجه عام، وفي القرآن الكريم بوجه خاص ضرورة ملحة لا يجوز إهمالها، أو غرض الطرف عنها وضماها إلى نوافل علوم اللغة؛ بل هي من أساسيات التراكيب اللغوية شكلا ومعنى، وبها يتبين القصد من الكلام، ولقد اهتم بعض العلماء اهتماما بالغا بالضمائر، سواء بإفراد البحث فيها، كما قال السيوطي في باب الضمائر: "رأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصائع"<sup>(1)</sup>، وقال الزركشي: "وقد صنف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين"<sup>(2)</sup>. أو ضمن قواعد اللغة، كأماشي ابن الشجري، وعلوم القرآن مثل البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي، والكليات لأبي البقاء، أو التفاسير كتفسير حدائق الروح والريحان في روائي علوم القرآن للهروي. والضمائر من المعارف الستة، "وأعرف المعارف ضمير المتكلم والمخاطب، وبعدهما ضمير الغائب"<sup>(3)</sup>، الذي نحن بصدد دراسته، والحقيقة أن ضمير الغيبة منتشر في المسالك، وصعب المدارك، وصبر غوره ليس بالأمر الهين؛ فأني توجيه لضمير الغيبة يفضي إلى تغيير المعنى حسب هذا التوجيه، ولهذا السبب وقع كثير من الاختلاف بين المفسرين في فهم بعض الآيات، نظرا لاختلافهم في تحديد مرجع الضمائر، كما وقع هذا الاختلاف بين اللغويين عند ضبط قواعد النحو. والغرض من دراسة أحوال ضمير الغيبة كونه من أهم قواعد التفسير، التي لا يمكن لأي مفسر أن يستغني عنها، وإلا أخطأ في فهم كتاب الله تعالى. قال الزمخشري: "وتنافر الضمائر يؤدي إلى

تنافر النظم الذي هو أم عجز القرآن. والقانون الذي وقع عليه التحدي، ومراعاته أهم ما يجب على المفسر-<sup>(4)</sup>. وفي هذه المقالة المتقضية، تحديد لأهم القواعد المتعلقة بعود ضمير الغائب، وأثر ذلك في تفسير بعض آي الذكر الحكيم.

### تعريف ضمير الغيبة:

لغة: من معاني الضمير في اللغة الهزال، والخفاء، والستر، وذهاب الشيء. قال ابن منظور: "الضمير من الهزال (ولحق البطن)، والفعل: ضمير يضمير ضمورا فهو ضامر. وقضيب ضامر: انضمير وذهب مأؤه. والضمير: الشيء الذي تضميره في ضمير قلبك"<sup>(5)</sup>. أي تخفيه وتسره، وهذه المعاني كلها متقاربة، ترجع إلى معنى ستر الشيء. وقال الحرابي: "الضمير ما سترته في نفسك"<sup>(6)</sup>.

اصطلاحاً: عرفه السُّهيلي بقوله: "هو عبارة عن الاسم الذي أضمير استغناء عن لفظه الظاهر"<sup>(7)</sup>. ولكن هذا التعريف لا يعرفه إلا بمعناه اللغوي، وهو قاصر عن المعنى الاصطلاحي الذي يعبر عن ضمير الغيبة.

ويمكن أن نعرفه فنقول: "ضمير الغيبة ما دل على اسم مذكور قبله لفظاً وحكماً أو متأخر بعده لفظاً، أو غير مذكور معلوم من السياق، أو مجهول مفسر"، وهو "لا يعود إلا على مشاهد محسوس" كما قال الزركشي<sup>(8)</sup>. ومعنى هذا التعريف سيتضح عند الحديث عن توجيه ضمير الغيبة.

### العدول إلى الضمائر له أسباب:

يميل المخاطب في غالب الأحيان في كلامه إلى استعمال ضمير الغائب، وهذا أسلوب معروف في كلام العرب. والعدول عن الظاهر إلى المضمير له أسباب تعد أصولاً، وأسباب لأغراض بلاغية، وسنكتفي بذكر الأسباب التي أصولاً فقط. وبالدراسة نجد أنها تنقسم إلى قسمين:

**الأول:** إذا كان الضمير يعود على شيء مذكور قبله. **والثاني:** إذا كان الضمير يعود على شيء غير مذكور. **القسم الأول:** إذا كان الضمير يعود على شيء مذكور قبله. ومن أسباب العدول إلى الضمير في هذا القسم:

1- **قصد الاختصار:** وهو الأصل. قال الميداني: "أصل وضع الضمائر في اللغة إنما كان للاختصار، والتقليل من طول الكلام الذي يحصل بذكر الأسماء الظاهرة ابتداءً أو تكراراً"<sup>(9)</sup>. وهو على ضربين:

**الضرب الأول:** إذا كان في الضمير دلالة على كل المذكور: فيكون لقصد الاختصار، وتلافي طول الكلام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: 35]. فقد قام الضمير

مقام خمسة وعشرين كلمة<sup>(10)</sup>. وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: 31]. قال مكي بن أبي طالب: "وهذه الآية تضمنت خمسة وعشرين ضميراً بين مرفوع وخفوض، كلها تعود على المؤمنات، أولها الضمير المرفوع في: ﴿يَغْضُضْنَ﴾، وآخرها الضمير المخفوض في قوله تعالى: ﴿مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾، ولا أعلم لهذه الآية نظيراً في القرآن في كثرة ضمائرها فاعلمه"<sup>(11)</sup>. لذلك سهاها ابن العربي المالكي آية الضمائر<sup>(12)</sup>.

الضرب الثاني: إذا كان في أحد الأمرين دلالة على الآخر: فإن العرب تذكر شيئين، ثم تخبر عن أحدهما شاءت، فتكتفي في الخبر بأحدهما عن الثاني؛ لأن فيه دلالة على الثاني، كقوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: 259]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَزِمْ بِهِ بَرِيئًا﴾ [النساء: 112]، وقول الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ..... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(13)</sup>.

القسم الثاني: إذا كان الضمير يعود على شيء غير مذكور. وفي هذا القسم لا يذكر الشيء للعلم به أو لشهرته غالباً، والمضمر في هذه الحالة لا بد له من قرينة تدل عليه، "وقد ساق النحاة من الآيات ومنظوم العرب ومنثوره شواهد على أن ضمير الغيبة يصح عوده على ما لم يتقدمه في اللفظ، وإنما حضر في ذهن السامع بقرائن الأحوال لفظية كانت أو معنوية"<sup>(14)</sup>. لذلك قال الزجاج: "وليس يجوز الإضمار إلا أن يجري ذكر أو دليل ذكر بمنزلة الذكر"<sup>(15)</sup>. أي أن المضمر لا بد له من مذكور يدل عليه. ويمكن أن نسمي هذا القسم "دلالة المذكور على المضمر".

ومن أنواع القرائن الدالة على المضمر:

أولاً: المصاحبة: أي اللفظ المذكور المصاحب للمسكوت عنه في الكلام غالباً، فيستحضر المذكور المسكوت عنه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهَيَّ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ﴾ [يس: 08]. فأعاد الضمير للأيدي؛ لأنها تصاحب الأعناق في الأغلال، وأغنى ذكر الأغلال عن ذكرها<sup>(16)</sup>. ومن هذا النوع قول الشاعر:

وما أدري إذا يممت أمراً ..... أريد الخير أيها يليني

فالشاعر لم يذكر إلا الخير، وأتى بضمير المثني راجعاً إليه وإلى الشر الذي يصاحبه في الخطور على الذهن غالباً<sup>(17)</sup>.

ثانياً: دلالة الجزء على الكل: كقوله تعالى: ﴿كَانَ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات: 46]. أي ضحى يومها فدل بالجزء على الكل<sup>(18)</sup>.

ثالثاً: دلالة الصفة على المضمَر: فالمضمَر يكتفى عن اسمه الصريح بذكر شيء من صفاته التي تدل عليه، وما يساعد على ذلك فخامته وشهرته، بحيث يجعل لفرط شهرته كأنه يدل على نفسه<sup>(19)</sup>، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: 97]. فالإنزال صفة من صفات القرآن التي تدل عليه. قال الرازي: "الهاء الأولى تعود على جبريل والثانية: على القرآن وإن لم يجر له ذكر لأنه كالمعلوم"<sup>(20)</sup>.

رابعاً: دلالة الحس على المضمَر: والمقصود بالحس هو الواقع ونواميس الكون، تدل أحياناً على المضمَر في الخطاب، كقوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32]. قال أبو منصور الماتوريدي: "إنما أراد به توارى الشمس بالحجاب؛ إذ ليس شيء يتوارى بالحجاب في ذلك الوقت سوى الشمس"<sup>(21)</sup>. وفي الآية ما يدل على أن المقصود بها الشمس، قال أبو إسحاق الزجاج: "في الآية دليل يدل على الشمس، وهو قوله: ﴿إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِثَاتُ الْغِيَاذُ﴾ [ص: 31]، والعشي- في معنى بعد زوال الشمس، أي حتى توارت الشمس بالحجاب"<sup>(22)</sup>.

خامساً: دلالة السياق على المضمَر: فالألفاظ الواردة في سياقة الكلام تدل على معنى المضمَر، والإضمار يكون لثقة فهم السامع له<sup>(23)</sup>، كقوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 26]. قال الهروي: "مناسبة هذه الآيات لما قبلها: أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لما ذكر النعم التي أنعم بها على عباده في البر والبحر، وفي السماء والأرض أردف ذلك ببيان أَنَّ هذه النعم تفتي"<sup>(24)</sup>، ومعلوم أن هذه نعم الأرض؛ أضمرها لقوة الدلالة عليها. قال ابن عطية: "والضمير في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 26]. للأرض، وكنى عنها، ولم يتقدم لها ذكر لوضوح المعنى"<sup>(25)</sup>.

**توجيه ضمير الغيبة أو قول: أقسام ضمير الغيبة:**

قسم النحويون ضمير الغيبة باعتبار رجوعه إلى مذكور أو معلوم أو مجهول إلى أقسام:

القسم الأول: توجيه الضمير إلى مذكور قبله: وهو الأصل في ضمير الغيبة، كقولك: زيد لقيته، وهند قامت<sup>(26)</sup>، ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: 121]، وقوله: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾ [هود: 42] وقوله تعالى: ﴿يَسْمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَصَرُوهُ﴾ [الأحقاف: 29]<sup>(27)</sup>.

القسم الثاني: توجيه الضمير إلى مذكور بعده: ورد في سياقة الكلام، وهو على ثلاث حالات:



الحالة الأولى: توجيه الضمير إلى مذكور بعده ورد مؤخراً لفظاً، متقدماً رتبة أو حكماً: كقولك: «ضرب غلامه زيد»، والأصل ضرب زيد غلامه، «وأكرمتها أخواك»، والأصل أخواك أكرمتها، وكقولهم: «في بيته يؤتى الحكم»، والأصل يؤتى الحكم في بيته. وكقول زهير:

إن تلق يوما على علاقته هرما ..... تلق السباحة منه والتدى خلقا

والأصل إن تلق يوما هرما على علاقته<sup>(28)</sup>.

ولذلك قال ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْو: خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ ..... وَشَدَّ نَحْوَ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرِ

قال ابن عقيل تعليقا على البيت: "أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر؛ وذلك نحو: خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ فـ «ربه» مفعول، وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً"<sup>(29)</sup>. ومثله في التنزيل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: 67]. والأصل «فأوجس موسى خيفة في نفسه»، قال الكرمانى: "الهاء تعود إلى موسى، وإن كان متأخراً في اللفظ؛ لأنه متقدم في الحكم من حيث أنه الفاعل"<sup>(30)</sup>. وكذلك قوله: ﴿وَلَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: 78]<sup>(31)</sup>.

الحالة الثانية: توجيه الضمير إلى مذكور بعده ورد مؤخراً رتبة متقدماً لفظاً: وذلك إذا اتصل بالفاعل ضمير

يعود على المفعول. نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ﴾ [الرَّحِيمِ غافر: 52]، وقوله: ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: 124] قال الهروي: "﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ مفعول مقدّم على فاعله وجوباً؛ لاتصال الفاعل بضميره، فلو قدم الفاعل عليه لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة"<sup>(32)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: 158].

الحالة الثالثة: توجيه الضمير إلى مذكور بعده ورد متأخراً لفظاً، متأخراً رتبة: وهذه الحالة أشار إليها ابن مالك في الشطر الثاني من البيت السابق بقوله: "وَشَدَّ نَحْوَ زَانَ نُورُهُ الشَّجَرِ". قال الأشموني تعليقا على هذا لمثال: "«وشد» في كلامهم تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول عليه، نحو: «زَانَ نُورُهُ الشَّجَرِ»؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة"<sup>(33)</sup>. وهذه الحالة محل خلاف بين النحاة منعها جمهور النحويين وأجازها بعضهم"<sup>(34)</sup>.



القسم الثالث: توجيه الضمير إلى لفظ تدل عليه قرينة ما، ومن القرائن التي تدل على صاحب

الضمير:

أ- التضمن: كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: 08]. فإنه عائد على العدل المفهوم من اعدلوا، وكذا قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: 121]. فالضمير يرجع للأكل لدلالة تأكلوا عليه<sup>(35)</sup>.

ب- الالتزام:<sup>(36)</sup> بأن يذكر شيئا من لوازم المضمر الدالة عليه. كقوله: ﴿حَتَّى تَوَارِثَ بِأَلْحَابٍ﴾ [ص: 32]. أضمر الشمس لدلالة ذكر ﴿بِأَلْحَابٍ﴾ [ص: 31] عليها، من حيث كان ابتداء العشي - بعد زوال الشمس. ومثله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: 01]. أي القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه التزاما<sup>(37)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: 08]. قال ابن عادل: "الضمير يعود على المال؛ لأن القسمة تدل عليه بطريق الالتزام"<sup>(38)</sup>.

ج- المعنى: وهو ما يسمى بدلالة السياق: ومثله إضمار الأرض؛ لقوة الدلالة عليها في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: 26]، وقوله: ﴿عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [فاطر: 45]<sup>(39)</sup>.

القسم الرابع: إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الضمير المجهول الذي يلزمه التفسير، إما بالجملة، وإما بالمفرد المنصوب.

فالمفسر بالجملة ضمير الشأن والقصة:<sup>(40)</sup> فضمير الشأن نحو: «هو زيد منطلق»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 01]، ونحو «إنه أنا ذاهب»، وقوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: 09]. فـ «هو» و«أنا» ضمير الشأن.

وضمير القصة: نحو: «هي هند جالسة»، فـ «هي» ضمير القصة، كما قال جل ثناؤه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: 97].

والمفسر بالمفرد: الإضمار في «نعم» و«بئس» و«رب»، نحو «نعم غلاما زيدا»، وقوله تعالى: ﴿كَذِبْتُمْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: 50]. والأصل: «نعم الغلام»، و«بئس البديل»، فلما أضمر فسر! بنكرة من لفظيها، والمضمر في «رب» كقولك: «رته رجلا عالما أدركت»<sup>(41)</sup>.



وما ذكرنا من أقسام توجيه الضمير يمكن أن نستنتج هذه القاعدة: «الأصل في المضمير أنه لا يكون إلا بعد الظاهر لفظاً، أو أحكاماً، أو لفظاً وحكماً، ولا يكون قبل الظاهر لفظاً وحكماً إلا في أبواب ضمير الشأن والقصة، وباب «نعم» و«بئس» و«رب»»<sup>(42)</sup>.

قواعد متعلقة بعود الضمير أو (حالات عود الضمير): وهو من أهم مباحث عود الضمير التي اعتنى بها المفسرون.

1- الأصل عود الضمير على أقرب مذكور: ليعود الضمير عليه لقربه. قال ابن جرير في قوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: 83]، بعد أن ذكر الخلاف في عود الضمير، هل يعود على موسى عليه السلام- أم على فرعون؟ ثم اختار عوده على موسى عليه السلام- قال: "هذا القول أولى بالصواب في ذلك؛ لأنه لم يجر في هذه الآية ذكر لغير موسى، فلأن تكون «الهاء» في قوله: ﴿مِنْ قَوْمِهِ﴾ [يونس: 83]، من ذكر موسى لقرنها من ذكره، أولى من أن تكون من ذكر فرعون؛ لبعد ذكره منها، إذ لم يكن بخلاف ذلك دليل، من خبر ولا نظر"<sup>(43)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: 30].

2- إذا كان مسبوقاً بالمضاف والمضاف إليه: وهو على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: أن يعود للمضاف وهو الأصل؛ لأنه المحدث عنه، نحو: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [أعوذ: النحل: 18]<sup>(44)</sup>. وهنا نقول: «الأصل عود الضمير إلى المحدث عنه».

الضرب الثاني: قد يعود إلى المضاف إليه في حالات نادرة: قال الأمين الشنقيطي: "وربما رجع الضمير على المضاف إليه نادراً، وجاء في القرآن رجوع الضمير إلى المضاف إليه؛ لكن مع قرائن تدل على ذلك، كقوله: ﴿فَاطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ [غافر: 37]. أي: موسى، وهو المضاف إليه هنا، فهذا قد يقع، وجاء في القرآن قليلاً، إلا أن القرينة تعينه"<sup>(45)</sup>.

الضرب الثالث: احتمال عوده إلى المضاف أو المضاف إليه، ومثاله: ﴿أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: 145]، "اختلف في عود في هذه الآية فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه"<sup>(46)</sup>. والراجح عوده على المضاف. قال أبو حيان: "والظاهر أن الضمير في: ﴿فَإِنَّهُ﴾ عائد على لحم خنزير، وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائد على خنزير؛ لأنه أقرب مذكور، وإذا احتمل الضمير العود على شيءين كان عوده على الأقرب أرجح، وعورض بأن المحدث عنه إنما هو اللحم"<sup>(47)</sup>. وإذا أردنا فض النزاع في هذا الخلاف نقول: «إذا احتمل الضمير العود على شيءين كان عوده على المحدث عنه أولى».



لذلك قال الإسْتَوِي: "الضَّمِير إذا سبقه مضاف ومضاف إليه وأمكن عوده على كل منها على انفراد فإنه يعود على المضاف دون المضاف إليه؛ لأن المضاف هو المحدث عنه، والمضاف إليه وقع ذكره بطريق التبع، وهو تعريف المضاف أو تَحْصِيصه"<sup>(48)</sup>. وهنا نقول: «قد يعود الضمير إلى المضاف إليه، وهو نادر».

3- إذا كان مسبقاً بمتعاطفين: والعطف بـ «الواو» أو بـ «أو» ، فقد يُذكر شيئان ويعود الضمير على أحدهما<sup>(49)</sup> ، وهذه القاعدة على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: قد يذكر شيئان ويعود الضمير على المعطوف: كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: 45]. فأعاد الضمير للصلاة؛ لأنها أقرب<sup>(50)</sup> ، قال الواحدي: "وقوله: ﴿وَإِنَّهَا﴾ ، ولم يقل: «وإنها» بعد ذكر الصبر والصلاة؛ لأنه كنى عن الأغلب والأفضل والأهم، وهو الصلاة"<sup>(51)</sup> ، لذلك قال الألوسي: "ويجوز في المتعاطفين أن يعود الضمير فيما بعدهما على المعطوف، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ [التوبة: 34]"<sup>(52)</sup>

الضرب الثاني: يذكر شيئان ويعود الضمير على المعطوف عليه: قال الألوسي: "ويجوز في المتعاطفين أن يعود الضمير فيما بعدهما على المعطوف عليه، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]"<sup>(53)</sup>.

الضرب الثالث: يذكر شيئان ويعود الضمير على أحدهما دون تعيين: قال الخازن: "وقد يعود الضمير على أحد الأمرين بدون تعيين، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 112]. فإن قلت: الخطيئة والإثم اثنان فكيف وحد الضمير في قوله: ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ﴾؟ قلت: معناه ثم يرم بأحد هذين المذكورين بريئاً"<sup>(54)</sup>. ومثله قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَاتَّبِعُوا أَسْمَاعَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: 20]. قال الكرمانلي: "كان القياس: «عنها» ؛ لتقدم ذكر الله ورسوله في قوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾. وذهب بعضهم إلى أنه يعود إلى الله وحده، وبعضهم إلى أنه يعود إلى رسوله؛ لأنه المنبي عن الله، وقيل: إلى الله ورسوله، ووحد لأن أمر الله أمر رسوله"<sup>(55)</sup>.

4- قد يرجع الضمير إلى جميع ما ذكر قبله: كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجْرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ (34) لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [يس: 34-35]. قال رشيد رضا: "الضمير عائد إلى جميع ما ذكر، أي من ثمر ذلك أو ما ذكر"<sup>(56)</sup>.



5- قد يعود على لفظ شيء والمراد به الجنس من ذلك الشيء: كقوله تعالى: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [البقرة: 25]. فإن الضمير في ﴿بِهِ﴾ يرجع إلى المرزوق في الدارين جميعاً؛ لأن قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ مشتمل على ذكر ما رزقوه في الدارين<sup>(57)</sup>. قال الزمخشري: "فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: ﴿وَأُتُوا بِهِ﴾؟ قلت: إلى المرزوق في الدنيا والآخرة جميعاً؛ لأن قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ انطوى تحته ذكر ما رزقوه في الدارين"<sup>(58)</sup>.

6- قد يذكر شيئان ويعود الضمير جمعا: لأن الاثنين جمع في المعنى<sup>(59)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ [ص: 22]. قال الجرجاني: "قيل: لم يدخل عليه إلا ملكان؛ لكن كتى بلفظ الجماعة لاعتبار وجود معنى الجمع والضم، قال الله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: 78]، ثم قال: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: 78]، وقال لآدم وحواء: ﴿اهْبِطُوا﴾ [البقرة: 38]"<sup>(60)</sup>.

7- قد يثنى الضمير ويعود على أحد المذكورين: إذا اتفقا في الأصل: كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: 22]. قال الخازن: "وإنما يخرج من أحدهما وهو المالح دون العذب؛ وإنما جاز ذلك لأن ذكرهما قد جمع في قوله: ﴿مَرْجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ [الرحمن: 19]. وهو جائز في كل ما اتفق في أصله"<sup>(62)</sup>. ومثل هذا قوله: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: 61]. قال الواحدي: "نسب النسيان إليهما، والناسي أحدهما"<sup>(63)</sup>.

8- قد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره: كقوله تعالى: ﴿مَلَأَ آيَاتُكَ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ [الحج: 78]. يتبادر إلى الذهن أن الضمير في قوله ﴿هُوَ﴾ عائد لإبراهيم؛ لأنه أقرب المذكورين وهو مشكل لا يستقيم؛ لأن الضمير في قوله: ﴿وَفِي هَذَا﴾ راجع للقرآن، وهو لم يكن في زمن إبراهيم ولا هو قاله<sup>(64)</sup>.

9- ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها: والمقصود به توحيد مرجع الضمائر إلى مذكور واحد. قال أبو البقاء: "والأصل توافق الضمائر في المرجع حذر التشتت، وتفكيك الضمائر إنما يكون مخرجا بحسن النظام، إذا كان كل منها راجعا إلى غير ما يرجع إليه الباقي، أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين، فلا بد من صون الكلام الفصيح عنه"<sup>(65)</sup>. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿أَنِ اقْذِيبْهُ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِيبْهُ فِي النَّيِّمِ فَلْيُلْقِهِ الِئِمُّ بِالسَّاحِلِ﴾ [طه: 39]. قال الزمخشري: "والضمائر كلها راجعة إلى موسى. ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة، لما يؤدي إليه من تنافر النظم. فالمقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت، حتى لا تفرق الضمائر؛ فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن"<sup>(66)</sup>.



10- قد يخالف بين الضمائر في المرجع حذرا من التنافر: بأن يرجع أحد الضمائر إلى غير ما رجع إليه الباقي، حذرا من تشتت المعنى. وهذا خروج عن أصل قاعدة: «توحيد مرجع الضمائر». قال أبو البقاء: "وقد يخالف بين الضمائر حذرا من التنافر" (67) "ومن أمثلته، قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: 22]. فالأول لأصحاب الكهف، والثاني لليهود" (68).

#### قواعد متعلقة بتعارض قواعد عود الضمير:

قواعد عود الضمير التي ذكرناها سابقا ليست على إطلاقها؛ فقد يحدث بينها تعارض في كثير من الأمثلة؛ فيمكن أن تنازع عدة قواعد متعلقة بعود الضمير مثالا واحدا. قال سليمان الطيار: "فإنه قد يقع في القواعد تنازع في الأمثلة، فيكون المثال صالحا لإعمال أكثر من قاعدة" (69). وهذا الوضع يرغم المفسر- على تفعيل قواعد الترجيح؛ ليتبين له مرجع الضمير، وهذه القواعد على نوعين:

**أولها:** الترجيح بين قواعد عود الضمير في بينها، وذلك بترتيبها حسب الأولوية، إذا تساوت في الحكم على المثال، فلا شك أن هذه القواعد بعضها يقدم على بعض عند التعارض وعدم إمكانية الجمع بينها.

**ثانيها:** إعمال قرائن الترجيح، سواء الواردة في سياق الآية أو الخارجة عنه، وتوجيه الضمير حسبها.

وفيا يلي سنحاول إثارة بعض جوانب النقاش والاختلاف بين المفسرين في قواعد عود الضمير، والوسائل التي يعتمدونها للتوفيق بين هذه القواعد أو لترجيح بعضها على بعض.

1/ قاعدة: «الأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور». وقاعدة: «عود الضمير إلى المحدث عنه». وقاعدة: «عود الضمير إلى جميع ما ذكر».

ومثاله قوله تعالى: ﴿أَوْ لَحْمٍ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ﴾ [الأنعام: 145].

**وجه الخلاف:** اختلف المفسرون في عود ضمير ﴿فَإِنَّهُ﴾: فمنهم من جعله عائدا إلى اللحم، ومنهم من أرجعه إلى الخنزير. قال ابن عادل: "والهاء في ﴿فَإِنَّهُ﴾ الظاهر عودها على ﴿لَحْمٍ﴾" (70). من قال بهذا القول أعمل قاعدة: «عود الضمير إلى المحدث عنه». أما ابن حزم قال: "الضمير راجع إلى أقرب مذكور، فالخنزير كله رجس" (71). آخذا بقاعدة: «الأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور». ومنهم من جعله عائدا إلى جميع ما ذكر مثل رشيد رضا، حيث قال: "قوله: ﴿فَإِنَّهُ﴾ عائدا إلى جميع ما ذكر، أي فإن ذلك أو ما ذكر رجس" (72). عملا بقاعدة: «عود الضمير إلى جميع ما ذكر».

**الترجيح:** قال أبو حيان: "والظاهر أن الضمير في ﴿فَإِنَّهُ﴾ عائدا على اللحم، وزعم أبو محمد بن حزم أنه عائدا على خنزير؛ لأنه أقرب مذكور. وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح،



وعرض بأن المحدث عنه إنما هو اللحم<sup>(73)</sup>. وقال الإسنوي: "الضمير إذا سبقه مُضَاف ومُضَاف إِلَيْهِ وأمكن عوده على كل مِنْهُمَا على انفراد فَإِنَّهُ يعود على الْمُضَاف دون الْمُضَاف إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُضَاف هُوَ الْمُحْدَث عَنْهُ، والمُضَاف إِلَيْهِ وقع ذكره بطريق التبع، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْمُضَافِ أَوْ تَخْصِيصُهُ"<sup>(74)</sup>. وأما وجه من قال: إن الضمير عائد على جميع ما ذكر. فهو قول مرجوح؛ لأن أصل قاعدة العود على الجميع تقول: «إذا تعددت الجمل، وجاء بعدها ضمير جمع، فهو راجع إلى جميعها»<sup>(75)</sup>، وإنما جاء هنا الضمير مفرداً.

القاعدة الرابعة: «إذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على المحدث عنه أولى».

2/ قاعدة: «عود الضمير إلى أقرب مذكور»، وقاعدة: «ترتيب الضائر أولى من تفكيكها».

ومثاله قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الفتح: 9].

وجه الخلاف: اختلف العلماء في مرجع الضميرين في قوله: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾. هل يعود إلى لفظ الجلالة أم يعود إلى الرسول ﷺ؟ بعد إجماعهم على أن الضمير في: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ عائد إلى الله سبحانه وتعالى<sup>(76)</sup>. قال الزمخشري: "الضائر لله عز وجل، ومن فرق الضائر فقد أبعد"<sup>(77)</sup>. فالزمخشري ومن نحى مذهبه أعمل قاعدة: «ترتيب الضائر أولى من تفكيكها»، فإن معنى الجملة عنده: «لتؤمنوا بالله وتؤمنوا برسوله، وتعزروا الله وتوقروا الله وتسبحوا الله»، وعلى هذا تكون الضائر كلها عائدة إلى مذكور واحد. أم الكرمانى فيقول: "الجمهور على أن الضميرين الأولين يعودان إلى النبي ﷺ"<sup>(78)</sup> فالجمهور على قول الكرمانى أعمل قاعدة: «عود الضمير إلى أقرب مذكور» فيكون الضميران عائدان إلى الرسول ﷺ، أي: «لتؤمنوا بالله ورسوله، وتعزروا رسوله، وتوقروا رسوله، وتسبحوا الله».

الترجيح: قال الرازي: "الكنایات المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ راجعة إلى الله تعالى أو إلى الرسول ﷺ؟ والأصح هو الأول"<sup>(79)</sup>. كما قال ابن عاشور: "وضائر الغيبة المنصوبة الثلاثة عائدة إلى اسم الجلالة؛ لأن أفراد الضائر مع كون المذكور قبلها اسمين دليل على أن المراد أحدهما. والقرينة على تعيين المراد ذكر ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾"<sup>(80)</sup>.

القاعدة الرابعة: «ترتيب الضائر أولى من تفكيكها».

3/ قاعدة: «الأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور». وقاعدة: «قد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره».

ومن أمثله قوله تعالى: ﴿وَمَلَأْ أَيْدِيَكُمْ إِبرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾ [الحج: 78].



وجه الخلاف: اختلف في مرجع الضمير ﴿هُوَ﴾ في قوله: ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ﴾، هل يعود إلى الله تعالى أم إلى إبراهيم عليه السلام؟ على قولين. قال الخازن: "وفي قوله: ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾. قولان أحدهما: أن الكناية ترجع إلى الله تعالى؛ يعني أن الله سَمَّاكم المسلمين في الكتب القديمة من قبل نزول القرآن. والقول الثاني: أن الكناية راجعة إلى إبراهيم، يعني أن إبراهيم سَمَّاكم المسلمين في أيامه من قبل هذا الوقت، وهو قوله: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾ [البقرة: 128]"<sup>(81)</sup>. فمن ذهب إلى أن الضمير يعود على إبراهيم أعمل قاعدة: «عود الضمير إلى أقرب مذكور»، ومن جعل الضمير عائداً إلى الله تعالى اعتمد قاعدة: «قد يحییء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره»، وقاعدة: «ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها»

الترجيح: قال الشنيطي: "وفي هذه الآيات قرينتان تدلان على أن الضمير يعود إلى الله تعالى:

إحدهما: أن الله قال: ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا﴾، أي: القرآن، ومعلوم أن إبراهيم لم يسمهم المسلمين في القرآن، لنزوله بعد وفاته بأزمان طويلة. والثانية: أن الأفعال كلها في السياق المذكور راجعة إلى الله، لا إلى إبراهيم، فقوله: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ﴾، أي: الله، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، أي: الله، ﴿هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ﴾، أي: الله.

فإن قيل: الضمير يرجع إلى أقرب مذكور، وأقرب مذكور للضمير المذكور: هو إبراهيم. فالجواب: أن محل رجوع الضمير إلى أقرب مذكور محله ما لم يصرف عنه صارف، وهنا قد صرف عنه صارف؛ لأن قوله: ﴿وَفِي هَذَا﴾، يعني القرآن، دليل على أن المراد بالذي سَمَّاهم المسلمين فيه: هو الله لا إبراهيم، وكذلك سياق الجمل المذكورة قبله، نحو: ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾، يناسبه أن يكون ﴿هُوَ﴾، أي: الله، سَمَّاكم المسلمين"<sup>(82)</sup>.

القاعدة الراجعة: قاعدة: «قد يحییء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره».

4/ قاعدة: «ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها»، وقاعدة: «قد يحییء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره».

ومن أمثله: قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّيَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [يوسف: 53].

وجه الخلاف: اختلف في من قال: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾. هل هو يوسف عليه السلام - أم امرأة العزيز؟



قال الطبري: "يقول يوسف صلوات الله عليه: وما أبرئ نفسي من الخطأ والزلل فأزكيها"<sup>(83)</sup>. وقال ابن كثير: "تقول المرأة: ولست أبرئ نفسي"<sup>(84)</sup>. فمن قال القائل يوسف عليه السلام اعتمد قاعدة: «قد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره». ومن جعل القائل امرأة العزيز استند إلى قاعدة: «ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها».

**الترجيح:** قال ابن القيم: "إن هذا من قول امرأة العزيز لا من قول -يوسف عليه السلام- لوجه: أحدها: أنه متصل بكلام المرأة وهو قولها: ﴿قَالَتِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (51) ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ (52) وَمَا أُبْرَأُ نَفْسِي﴾ [يوسف: 51-52-53]. والثاني: أن يوسف عليه السلام -لم يكن حاضراً وقت مقتلها هذه. بل كان في السجن لما تكلمت بقولها: ﴿الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ﴾، والسياق صريح في ذلك.

فالصواب أنه من تمام كلامها، فإن الضمائر كلها في نسق واحد يدل عليه، وهو قول النسوة: ﴿مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ﴾ **نُوحٍ**، وقول امرأة العزيز: ﴿أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾، فهذه خمسة ضمائر بين بارز ومستتر، ثم اتصل بها قوله: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾. فهذا هو المذكور أولاً بعينه فلا شيء يفصل الكلام عن نظمه، ويضمّر فيه قول لا دليل عليه"<sup>(85)</sup>.

**القاعدة الرابعة:** «ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها».

**5/ قاعدة:** «ترتيب الضمائر أولى من تفكيكها»، وقاعدة: «قد يخالف بين الضمائر في المرجع حذراً من التنافر».

**ومثاله قول تعالى:** ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: 36].

**وجه الخلاف:** اختلف في مرجع الضمير في قوله ﴿الْحُجُرَاتِ﴾ هل يعود على ﴿اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ أم يعود على ﴿أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾؟

قال السمرقندي: "﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، يعني: في هذه الاثني عشر -شهرًا، وهو على وجه التقديم: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، منها أربعة حرم». يعني: وخاصة في الأربعة أشهر"<sup>(86)</sup>. فأصحاب هذا القول أرجعوا الضمير إلى ما رجع إليه الأول وهو «الشهور



«كلها عملاً بقاعدة: «توحيد مرجع الضمير». وقال ابن جزي: «الضمير في قوله: ﴿فِيهِنَّ﴾ للأشهر الحرم»<sup>(87)</sup>.

**الترجيح:** قال الطبري: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب، قول من قال: «فلا تظلموا في الأشهر الأربعة أنفسكم»؛ وذلك لقوله: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، فأخرج الكناية عنه مُخْرَجَ الكناية عن جمع ما بين الثلاثة إلى العشرة. وذلك أن العرب تقول فيما بين الثلاثة إلى العشرة، إذا كُنْتُ عنه: «فعلنا ذلك لثلاث ليال خلون، ولأربعة أيام بقين». وإذا أخبرت عما فوق العشرة إلى العشرين قالت: «فعلنا ذلك لثلاث عشرة خلت، ولأربع عشرة مضت». فكان في قوله -جل ثناؤه-: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾، وإخراجه كناية عدد الشهور التي نهى المؤمنين عن ظلم أنفسهم فيها مخرج عدد الجمع القليل من الثلاثة إلى العشرة، الدليل الواضح على أن «الهاء والنون»، من ذكر الأشهر الأربعة، دون الاثني العشرة؛ لأن ذلك لو كان كناية عن «الاثني عشر شهراً»، لكان: «فلا تظلموا فيها أنفسكم»<sup>(88)</sup>.

**القاعدة الراجعة:** «قد يخالف بين الضائر في المرجع حذراً من التنافر».

#### خاتمة:

نستنتج مما قلناه في هذه المقالة:

- أن توجه ضمير الغيبة إلى اسم ما يستند إلى قرائن تؤيد ذلك، وهذا ما نلاحظه على كل الأمثلة التي سقناها، وإذا عدم الدليل عمل بأصل عود الضمير إلى أقرب مذكور.
- وما نلاحظه أيضاً أن قواعد عود الضمير ليست مطردة؛ بل يخالفها الاستثناء كما أوردنا ذلك في قواعد التعارض.
- قواعد عود الضمير ليست كافية وحدها في الترجيح؛ بل تحتاج إلى مرجحات أخرى داخل السياق أو خارجه.

- <sup>1</sup> - السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، معتزك الأقران في إعجاز القرآن، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ-1988م، ج1/ ص274.
- <sup>2</sup> - الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1376هـ-1957م، ج4/ ص24.
- <sup>3</sup> - ينظر الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1997م، ج3/ ص106.
- <sup>4</sup> - ينظر الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ-1987م، ج3/ ص62.
- <sup>5</sup> - الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، كتاب العين، تح مهدي الخزومي، دار الهلال، ط1، دت، ج7/ ص41، باب (الضاد والراء والميم)، مادة (ضمـر).
- <sup>6</sup> - الحربي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث، تح سليمان إبراهيم محمد العايد، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1985م-1405هـ، ج3/ ص1102. باب (ضمـر)
- <sup>7</sup> - السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في التَّحْو، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ-1992م، ص170. بتصرف.
- <sup>8</sup> - البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص41-42.
- <sup>9</sup> - الميداني، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة، البلاغة العربية، لبنان، بيروت، الدار الشامية، ط1، 1416هـ-1996م، ج2/ ص98.
- <sup>10</sup> - ابن القاسم، عبد الرحمن بن محمد القحطاني، حاشية مقدمة التفسير، ط2، 1410هـ-1990م، ص144.
- <sup>11</sup> - مكي بن أبي طالب، أبو محمد حمّوش بن محمد بن مختار القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008م، ج8/ ص5068.
- <sup>12</sup> - ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر، أحكام القرآن، تح محمد عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ-2003م، ج3/ ص385.

- 13- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، التفسير البسيط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ط1، 1430هـ-2009م، ج2/ ص454.
- 14- حسين، محمد الخضر، حقيقة ضمير الغائب في القرآن، مركز التفسير للدراسات القرآنية، مقالة منشورة بتاريخ: 2013-07-17م، أخذت منها بتاريخ: 2015-09-23
- 15- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلبي، لبنان، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م، ج4/ ص331.
- 16 - البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص28.
- 17- حسين، محمد الخضر، حقيقة ضمير الغائب في القرآن، مركز التفسير للدراسات القرآنية، مقالة منشورة بتاريخ: 2013-07-17م، أخذت منها بتاريخ: 2015-09-23
- 18- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص40.
- 19- المرجع نفسه، ج4/ ص24.
- 20- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، مفاتيح الغيب، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ-2000م، ج3/ ص612.
- 21- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، تح مجدي باسلوم، تأويلات أهل السنة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ-2005م، ج8/ ص624.
- 22- معاني القرآن وإعرابه، ج4/ ص331.
- 23- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تح محمود محمد الطناحي، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ-1991م، ج1/ ص90.
- 24- الهروي، محمد الأمين بن عبد الله، تفسير حدائق الروح والريحان في روائي علوم القرآن، لبنان، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1421هـ-2001م، ج28/ ص264.
- 25- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2002م، ج5/ ص229.
- 26- ينظر أمالي ابن الشجري، ج1/ ص89.
- 27- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص24.
- 28- ينظر أمالي ابن الشجري، ج1/ ص89.
- 29- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر، القاهرة، دار التراث، ط1، 1400هـ-1980م، ج2/ ص105.

- 30- الكرمانى، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر، غرائب التفسير وعجائب التأويل، لبنان، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، دت، ج2/ ص722.
- 31- ينظر أمالي ابن الشجري، ج1/ ص89.
- 32- تفسير حدائق الروح والريحان في روائى علوم القرآن، ج2/ ص273.
- 33- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م، ج1/ ص407.
- 34- ممن أجازها: الأخفش، وابن جني، والطوال، وابن مالك. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج2/ ص110.
- 35- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص24.
- 36- المرجع نفسه، ج4/ ص26.
- 37- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيان في علوم القرآن، تخ محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ-1974م، ج2/ ص335.
- 38- السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، أحمد محمد الخراط، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، سوريا، دمشق، دار القلم، ط1، دت، ج3/ ص589.
- 39- أمالي ابن الشجري، ج1/ ص90.
- 40- ضمير الشأن أو القصة، وهو ضمير الغائب الذي يقع قبل الجملة، ويسمى ضمير الشأن إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً، ويعود كل منهما إلى ما في الذهن من شأن أو قصة، وذلك هو مضمون الجملة التي بعده، وضمير الشأن أو القصة لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه، ولا يفسر- إلا بجملة. البلاغة العربية، ج1/ ص507.
- 41- أمالي ابن الشجري، ج1/ ص92.
- 42- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص42.
- 43- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، جامع البيان في تأويل القرآن، تخ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م، ج15/ ص165.
- 44- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج3/ ص466.
- 45- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، العذب التيمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تخ خالد بن عثمان السبت، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط1، 1426هـ-2006م، ج2/ ص367.
- 46- ينظر معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج3/ ص466.

- 47- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، تخ صدقي محمد جميل، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1420هـ-2000م، ج4/ ص674.
- 48- الإشتوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تخ محمد حسن عواد، الأردن، عمان، دار عمار، ط1، 1405هـ-1985م، ص202.
- 49- ينظر البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص31.
- 50- المرجع نفسه، ج4/ ص30.
- 51- التفسير البسيط، ج2/ ص452.
- 52- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تخ علي عبد الباري عطية، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1995م، ج3/ ص137.
- 53- المرجع نفسه، ج3/ ص137.
- 54- الخازن، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر، لباب التأويل في معاني التنزيل، تخ محمد علي شاهين، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1995م، ج1/ ص425.
- 55- غرائب التفسير ومعجائب التأويل، ج1/ ص437.
- 56- ينظر رشيد رضا، محمد بن علي بن محمد بن محمد بن منلا علي خليفة، تفسير المنار، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1410هـ-1990م، ج7/ ص49.
- 57- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص30.
- 58- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج1/ ص108.
- 59- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص32.
- 60- المجراني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دَرْجُ الدَّرَر في تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّور، تخ محمد أديب، الأردن، عمان، دار الفكر، 1430هـ-2009م، ج2/ ص522.
- 61- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص32.
- 62- لباب التأويل في معاني التنزيل، ج2/ ص158.
- 63- التفسير البسيط، ج4/ ص72.
- 64- البرهان في علوم القرآن، ج4/ ص33-34.
- 65- ينظر أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تخ عدنان درويش، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، دت، ص569. وينظر الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، فصول في أصول التفسير، دار ابن الجوزي، ط2، 1423هـ-2003م، ص157.
- 66- ينظر الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج3/ ص62.



67- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص 569. وينظر فصول في أصول التفسير، ص 157.

68- السبت، خالد بن عثمان، قواعد التفسير، دار ابن عفان، ط 1، دت، ج 1/ ص 419.

69- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، دار ابن الجوزي، ط 1، 1431هـ-2011م، ص 170.

70- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تح عادل أحمد، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1419هـ-1998م، ج 8/ ص 485.

71- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط 1، دت، ج 1/ ص 133.

72- تفسير المنار، ج 7/ ص 48.

73- البحر المحيط في التفسير، ج 4/ ص 674.

74- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، ص 202.

75- ينظر الآمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، الإحكام في أصول الأحكام، تح عبد الرزاق عفيفي، لبنان، بيروت، المكتب الإسلامي، ط 1، دت، ج 4/ ص 26، وقواعد التفسير، ج 1/ ص 412.

76- ينظر شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، ص 170.

77- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، ج 4/ ص 335.

78- غرائب التفسير ومعجائب التأويل، ج 2/ 1112.

79- مفاتيح الغيب، ج 28/ ص 73.

80- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ط 1، 1404هـ-1984م، ج 26/ ص 156.

81- لباب التأويل في معاني التنزيل، ج 3/ ص 266.

82- ينظر الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط 1، 1415هـ-1995م، ج 5/ ص 302-303.

83- جامع البيان في تأويل القرآن، ج 16/ ص 142.

84- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط 2، 1420هـ-1999م، ج 4/ ص 394.

85- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ-1983م، ص321.

86- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، دط، دت، ج2/ ص56.

87- ابن جزى، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، التسهيل لعلوم التنزيل، تخ عبد الله الخالدي، لبنان، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1416هـ-1996م، ج1/ ص337.

88- جامع البيان في تأويل القرآن، ج14/ ص240. وينظر معاني القرآن للزجاج، ج1/ ص435.

#### المصادر والمراجع:

01- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تخ محمد حسن عواد، الأردن، عمان، دار عمار، ط1، 1405هـ-1985م.

02- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م.

03- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تخ علي عبد الباري عطية، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1995م.

04- الأمدي، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، الإحكام في أصول الأحكام، تخ عبد الرزاق عفيفي، لبنان، بيروت، المكتب الإسلامي، ط1، دت، ج4/ ص26، وقواعد التفسير.

05- أبو البقاء، أيوب بن موسى الكفوي، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تخ عدنان درويش، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، دت.

06- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دَرْجُ الثَّرَرِ فِي تَفْسِيرِ الْآيِ وَالسُّورِ، تخ محمد أديب، الأردن، عمان، دار الفكر، 1430هـ-2009م.

07- الحرّبي، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث، تخ سليمان إبراهيم محمد العايد، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ط1، 1985م-1405هـ.

08- الخازن، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر، لباب التأويل في معاني التنزيل، تخ محمد علي شاهين، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ-1995م.

09- الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم، كتاب العين، تخ مهدي الخزومي، دار الهلال، ط1، دت.

10- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، مفاتيح الغيب، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ-2000م.

- 11- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل عبده شلبي، لبنان، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1376هـ-1957م.
- 12- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ-1987م.
- 13- السبت، خالد بن عثمان، قواعد التفسير، دار ابن عفان، ط1، دت، ج1/ ص419.
- 14- السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، بحر العلوم، دط، دت.
- 15- السمين الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، أحمد محمد الخراط، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، سوريا، دمشق، دار القلم، ط1، دت.
- 16- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر في النحو، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ-1992م.
- 17- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، معترك الأقران في إعجاز القرآن، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ-1988م.
- 18- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1394هـ-1974م.
- 19- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات بن علي بن حمزة، أمالي ابن الشجري، تح محمود محمد الطناحي، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1413هـ-1991م.
- 20- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط1، 1415هـ-1995م.
- 21- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر، العذب الثمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، تح خالد بن عثمان السبت، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، ط1، 1426هـ-2006م.
- 22- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ-1997م.
- 23- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، جامع البيان في تأويل القرآن، تح أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ-2000م.
- 24- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي، دار ابن الجوزي، ط1، 1431هـ-2011م، ص170.



- 25- الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، فصول في أصول التفسير، دار ابن الجوزي، ط2، 1423هـ-2003م.
- 26- ابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر، أحكام القرآن، تخ محمد عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ-2003م.
- 27- ابن القاسم، عبد الرحمن بن محمد القحطاني، حاشية مقدمة التفسير، ط2، 1410هـ-1990م.
- 28- القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ-1983م.
- 29- الكرمانى، أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر، غرائب التفسير وعجائب التأويل، لبنان، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط1، دت.
- 30- الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور، تخ مجدي باسلوم، تأويلات أهل السنة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ-2005م.
- 31- الميداني، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة، البلاغة العربية، لبنان، بيروت، الدار الشامية، ط1، 1416هـ-1996م.
- 32- الهروي، محمد الأمين بن عبد الله، تفسير حقائق الروح والريحان في روائي علوم القرآن، لبنان، بيروت، دار طوق النجاة، ط1، 1421هـ-2001م.
- 33- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، التفسير البسيط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، ط1، 1430هـ-2009م.
- 34- ابن جزي، أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، التسهيل لعلوم التنزيل، تخ عبد الله الخالدي، لبنان، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1، 1416هـ-1996م.
- 35- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، لبنان، بيروت، دار الفكر، ط1، دت.
- 36- حسين، محمد الخضر، حقيقة ضمير الغائب في القرآن، مركز التفسير للدراسات القرآنية، مقالة منشورة بتاريخ: 17-07-2013م، أخذت منها بتاريخ: 23-09-2015م.
- 37- حسين، محمد الخضر، حقيقة ضمير الغائب في القرآن، مركز التفسير للدراسات القرآنية، مقالة منشورة بتاريخ: 17-07-2013م، أخذت منها بتاريخ: 23-09-2015م.
- 38- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، البحر المحيط في التفسير، تخ صدقي محمد جميل، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1420هـ-2000م.
- 40- رشيد رضا، محمد بن علي بن محمد بن محمد بن منلا علي خليفة، تفسير المنار، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1410هـ-1990م.

- 41- ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، الباب في علوم الكتاب، تح عادل أحمد، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م.
- 42- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ط1، 1404هـ-1984م.
- 43- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ-2002م.
- 44- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مصر-، القاهرة، دار التراث، ط1، 1400هـ-1980م.
- 45- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تح سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط2، 1420هـ-1999م.
- 46- مكي بن أبي طالب، أبو محمد حمّوش بن محمد بن مختار القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ-2008م.